بعد صدور الأمر الأميري بتعيينه رئيساً للوزراء

الخالد مطالب بحكومة كفاءات تسرع وتيرة الإنجاز

7 نواب: أي اتفاق لتحصين «رئاسة الوزراء» مرفوض .. ومحاور الاستجواب لا تزال قائمة

خالد عايد

محمد المطير

عبدالكريم الكندري

ثامر السويط

خالد العتيبي

شعيب المويزري

مبارك الحجرف

بدر الداهوم

الغريب : على رئيس الوزراء القادم أن يأتي بوزراء قادرين على تحمل المسؤولية السياسية

أتمنى تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية للنهوض بالوطن والمواطنين

خالد عايد :أمام الخالد استحقاقات تمثل خارطة طريق للمرحلة لن نقبل بالنزول عن أي منها

«الحركة التقدمية» : الكويت أحوج ما تكون لتجاوز ضغوط الأزمتين السياسية والمالية

«الصباح» توقعت قرب التشكيل الحكومي وعودة الخالد رئيساً للوزراء

بينما ظلت الأوساط السياسية والشعبية في البلاد في حالة ترقب لإعلان اسم رئيس الوزراء القادم ، أصدر سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد أمراً أميريا بتعيين سمو الشيخ صباح الخالد رئيسا لمجلس الوزراء وتكليفه بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة.

وتباينت ردود الأفعال النيابية بعد عودة سمو الشيخ صباح الخالد لرئاسة مجلس الوزراء فبينما رأي فريق من النواب العودة إلى سكة التهدئة ، ذهب فريق آخر إلى التمسك بموقفهم في استخدام الأدوات الدستورية كاملة .

في هذا السياق أصدر 7 نواب بيانا عبروا من خلاله عن رفضهم لأي اتفاق لتحصين رئيس مجلس الوزراء من المساءلة السياسية، مؤكدين أن محاور مساءلة صباح الخالد لا تزال قائمة. وقالوا في بيانهم « انطلاقاً من المسؤولية السياسية ، والتزاماً بقسمنا الدستوري ، وحفظا للأمانة نعلن نحن الموقعون أدناه رفضنا التام والقاطع لأي اتفاق بتحصين رئيس مجلس الوزراء من المساءلة السياسية ، أو الرقابة الشعبية ، ونؤكد أن محاور الاستجواب الذي قدمه النواب حالد العتيبي وثامر السويط ، والدكتور بدر الداهوم ، وتم تأييده بشكل غير مسبوق وتاريخي في خلال ساعات قليلة من قبل 38 نائبا مازالت قائمة.

النواب الموقعون : محمد براك المطير – عبدالكريم الكندري – ثامر السويط – خالد العتيبي – بدر الداهوم – مبارك الحجرف –شعيب المويزري.

من ناحيته قال النائب خالد عايد إن أمام رئيس الوزراء المكلف الشيخ صباح الخالد استحقاقات تمثل خارطة طريق للمرحلة القادمة لن نقبل بالنزول عن أي منها، من أهمها اختيار حكومة كفاءات قادرة على تحمل مسؤولياتها وبرنامج عمل حكومي واضح المعالم وفق خطة زمنية تلبي طموحات الشعب الكويتي، ومعالجة قضايا كالمصالحة الوطنية الشاملة والعفو وقوانين الحريات والانتخاب.

من جهته طالب النائب يوسف الغريب رئيس الوزراء القادم بتشكيل حكومته على أساس مبدأ الكفاءة وأن يأتي بوزراء قادرين على تحمل مسؤولياتهم السياسية أمام مجلس الأمة.

وقال الغريب في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «لابد من أن يكون هناك وعي حكومي ومواكبة لمخرجات الشعب في مجلس الأمة وما يقع على عاتقه من مطالب وقضايا شعبية».

وتمنى الغريب تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية للنهوض بالوطن والمواطنين، متعهدا بالحفاظ على مطالب ومصالح الشعب وأمواله، وأداء مسؤولياته كاملة تجاهه.

من جهتها رأت الحركة التقدمية أن الكويت أحوج ما تكون الآن إلى تجاوز ضغوط الأزمتين السياسية والمالية عبر التوافق الوطني والاجتماعي على تلبية متطلبات الانفراج والإصلاح والعدالة الاجتماعية والاستجابة لاستحقاقات مكافحة الفساد، سائلة في الوقت نفسه لمصلحة مَنْ تجاهل الإرادة الشعبية في هذا المجال؟ وقالت الحركة في بيان: «بعيداً عن الافتئات على الحق الدستوري المقرر لصاحب السمو الأمير في تكليف رئيس مجلس الوزراء، فإن ما يعنينا الآن ليس شخص رئيس الوزراء المكلف، وإنما نحن معنيون بالتوقف أمام احتمالات تفاقم الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد منذ العام 2011، وذلك جراء إصرار السلطة على مواصلة نهجها الانفرادي وعدم التفاتها نحو الرسالة الشعبية الداعية للتغيير، التي عبّرت عنها نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة».

وأضافت: «لقد كان المؤمل، بعد قبول استقالة الحكومة في أعقاب اتساع المعارضة البرلمانية لرئيسها، أن يُفسح المجال لتشكيل حكومة بديلة برئاسة جديدة وبنهج مختلف يستجيب للرغبة الشعبية في الانفراج والتغيير والإصلاح وتحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية، إلا أنّ ما تداولته الأوساط السياسية عن بعض اللقاءات في الأيام الأخيرة وما دار فيها من تلويحات وضغوط كشفت، مع كل أسف، أنّ الأوضاع مرشحة للتصعيد والتعقيد وليس للتسوية والانفراج، خصوصاً في ظل رفض المقترحات النيابية بشأن العفو عن المحكومين والملاحقين في قضايا الرأي والتجمعات والقضايا السياسية، والتوجه في المقابل نحو تمرير تشريعات منحازة طبقياً لمصلحة كبار الرأسماليين ولا يمكن أن تكون محل قبول شعبي للتعامل مع الأزمة المالية سيكون من شأنها المساس بالمكتسبات الاجتماعية والحقوق العمالية ومستوى المعيشة». وأشارت الحركة إلى أنه» من نافل القول إنّ إطالة أمد الأزمة والإصرار على مواصلة النهج القائم تثير قلق كل كويتي محب لوطنه، ومن شأنها أن تجرّ البلاد نحو السير في طريق مسدود، وذلك في وقت أحوج ما تكون فيه الكويت والكويتيون إلى تجاوز ضغوط الأزمتين المزدوجتين السياسية والمالية عبر التوافق الوطني والاجتماعي على تلبية متطلبات الانفراج والتغيير والإصلاح والعدالة الاجتماعية والاستجابة لاستحقاقات مكافحة الفساد ومعالجة المشكلات المزمنة التي تشكو منها غالبية الشعب. ولكننا إزاء ما يحدث فإننا نتساءل: ترى، لمصلحة مَنْ يتم تجاهل هذه المتطلبات والاستحقاقات؟ ومَنْ سيدفع الثمن غير الكويت وغالبية الكويتيين؟!».

وكانت «الصباح» قد توقعت في عددها الصادر أمس بعودة سمو الشيخ صباح الخالد لقيادة مجلس الوزراء ، كما توقعت الصباح كذلك أن تسمية رئيس الوزراء لن تطول وذلك في عددها الصادر بتاريخ 20 يناير .

يوسف الغريب

«الصباح» توقعت قرب التشكيل الحكومي

تكليف رئيس الحكومة الجديدة لن يتأخر

الأمير استقبل على التوالي بقصر بيان الغانم والسعدون والمحمد والمبارك والخالد

.. وأكدت عودة سمو الشيخ صباح الخالد رئيساً للوزراء

الخنفور يوجه سؤالاً لوزير النفط عن عدد المعينين من غير المواطنين في تخصص تكنولوجيا الصناعات الكيميائية

سعد الخنفور

وجه النائب سعد الخنفور سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء د. محمد عبداللطيف الفارس في شأن الاتفاقية الموقعة بين الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وشركة البترول الوطنية الكويتية بالاستفادة من خريجي تخصص تكنولوجيا الصناعات الكيميائية للعمل في قطاع تشغيل المصافي في الشركة، نص على ما يلي:

عقب اعتماد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تخصص تكنولوجيا الصناعات الكيميائية في كلية الدراسات التكنولوجية وقعت شركة البترول الوطنية الكويتية عام 2010 مذكرة تفاهم مع الهيئة تهدف إلى الاستفادة من الطلبة خريجي القسم للعمل في الشركة في قطاع تشغيل المصافي، وقد قيل في وقتها إن المذكرة تعد ملحقا لمذكرة التفاهم الموقعة في مارس 2004 والمتعلقة بتخصص تكنولوجيا تشغيل المصافي بين الهيئة والشركة.

ووفقا للتصريحات المتبادلة بين مسؤولي الهيئة وشركة البترول الوطنية الكويتية بعد توقيع الاتفاقية فقد أكد المسؤولون وقتها أن المذكرة تعد مثالا حيا لضرورة توجيه مخرجات التعليم لتلبية حاجات سوق العمل ومتطلباته، وتعد مؤشرا لما تتطلع إليه مؤسسات التعليم العالي في الكويت والأجهزة التنفيذية للدولة لإحداث تغيير بالفكر والسلوك.

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة عدم اعتداد شركة البترول الوطنية الكويتية بهذه الاتفاقية وتنصلت منها، وأهملتها ولم تلتزم بتعيين خريجي تخصص تكنولوجيا الصناعات الكيميائية والاعتماد على العماة الوافدة في التعيين، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- صورة ضوئية من جميع المذكرات الموقعة بين الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وشركة البترول الوطنية الكويتية خلال العشرين سنة الأخيرة، مع ذكر عدد من عينوا بموجب هذه الاتفاقيات وهل ألغت الشركة أيا من هذه الاتفاقيات من جانب واحد؟

2- لما كان للشركة التزام مادي وأخلاقي تجاه خريجي تخصص تكنولوجيا الصناعات الكيميائية، لماذا توقفت الشركة عن تعيين المواطنين خريجي هذا التخصص في آخر سنتين في ظل وجود اتفاقية تلزمها بذلك؟

3- آخر إعلان توظيف للموطنين خريجي تخصص تكنولوجيا الصناعات الكيمائية أعلنت عنه الشركة وعدد من اختيروا، وأسباب عدم نشر إعلان آخر لطلب توظيف منذ وقتها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

4- كشف بعدد المعينين في الفترة الأخيرة من غير المواطنين لتخصص تكنولوجيا الصناعات الكيميائية وأسباب تعيينهم على الرغم من وجود مواطنين في انتظار التعيين، مع كشف يوضح الجنسيات والرواتب والمزايا المالية الأخرى للمعينين.